لانه حدث بعد العدم فتاثير المختار يستلزم حدوث الاثر وقدم الاثر ينافي حدوثه
فقدم الاثر ينافي تاثير المختار لان منافي اللازم منافي للملزوم قوله والحكماء اشارة
الى جواب دخل مقدر تقدير الدخل ان الحكماء مع اعتقادهم ان العالم قديم اسندوه الى
الصانع فلا يكون القدم منافيا لتاثير الفاعل المختار تقرير الجواب ان الحكماء انما اسندوا
العالم مع اعتقادهم قدمه الى الصانع لاعتقادهم ان صانع العالم موجب لا مختار حتى لو
اعتقدوا ان الصانع كونه فاعلا مختارا لما جوزوا كونه موجبا للعالم القديم فظهر من
هذا انهم اتفقوا على جواز اسناد القديم الى الموجب القديم وامتناع اسناده الى الفاعل
المختار والحكماء يطلقون اسم المختار على الله تعالى ولكن لا بمعنى الذي يفسر المتكلمون الا فيما بين
ثم المتكلمون اتفقوا على نفي القدم عما سوى ذات الله تعالى وصفاته قوله والمعتزلة وان
انكروا قدم الصفات اشارة الى جواب دخل مقدر تقدير الدخل انكم ادعيتم اتفاق
المتكلمين على نفي القدم عما سوى ذات الله تعالى وصفاته والمعتزلة من المتكلمين وهم منكرون
قدم الصفات فلا يكون اتفاقهم على نفي القدم عما سوى ذات الله تعالى وصفاته تقرير الجواب
ان المعتزلة وان انكروا قدم الصفات لكن قالوا به في المعنى لان المعتزلة اثبتوا
احوال الخمسة للاول لها وهي الوجودية والحيية والعالمية والقادرية والالوهية
وهي حالة خامسة اثبتها ابو هاشم علة للاحوال الاربع مميزة للذات لان ذات الباري
يشارك ساير الذوات في الذاتية ويمتاز عنها بصفة الالوهية ولقائل ان يقول ان اهل
اهل السنة لا يعترفون باثبات القدماء لان القدماء عبارة عن اشياء متغايرة

كل واحد منها

كل واحد منها قديم وهم لا يقولون بالتغاير الا في الذات اما في الصفات فلا يقولون
بالتغاير ولا في الصفات مع الذات على ما ذهب اليه ابو الحسن الاشعري والمعتزلة يفرقون
بين الثبوت والوجود ولا يقولون وجود القدماء والاحوال الخمسة قول ابي هاشم وحده
فانه عقل الوجودية والحيية والعالمية والقادرية له خامسة هي الالوهية وللمتكلمين
ادلة على نفي القدماء منها بيان ان كل ممكن محدث وذلك يدل على حدوث ما سوى الله تعالى

الحدوث

قال الخامس في الحدوث وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم اقول المبحث الخامس
في الحدوث وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم ويسمى حدوثا زمانيا وقد يفسر الحدوث
بالحاجة الى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا وكل ممكن موجود فهو حادث حدوثا ذاتيا لان كل ممكن
موجود متقدم لا استحقاقية وجوده بالذات على وجوده وذلك لان الممكن الموجود موجود
بالغير والموجود بالغير اعتبر ذاته من حيث هي منفردة عن الغير لم يستحق الوجود والا لانه
يستحق اللاوجود فان اللاوجود ايضا له بالغير واما وجوده فهو بحسب الغير فلا استحقاقية
وجوده من ذاته وجوده من الغير فيكون لا استحقاقية الوجود الذي هو حال من ذاته
قبل وجوده الذي هو حال عن غيره قبلية بالذات لان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته
يستلزم ارتفاع ذاته لان حال الشيء بحسب ذاته لازم ذاته وارتفاع اللازم يستلزم
ارتفاع الملزوم وارتفاع الذات يستلزم ارتفاع الحال الذي يكون بحسب الغير
واما ارتفاع الحال الذي يكون بحسب الغير لا يقتضي ارتفاع الحال الذي يكون بحسب الذات
فيكون وجود الممكن الموجود بالغير مسبوقا بلا استحقاقية الوجود مسبوقا ذاتيا وكان استحقاقية

Copyright © King Saud University